المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية | المجلد **10** / العــدد: **01** (ماي **2025**)، ص 83 - 107

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية على المجتمع الأمريكي (2007 – 2011م)

The Economic and Social Implications of the Financial Crisis on American Society (2007–2011)

عمرو محمد عباس إبراهيم سليم[1]
جامعة الإسكندرية (مصر)
Abassamr426@gmali.com

تاريخ الاستلام: 2025/03/01 تاريخ القبول: 2025/03/17 تاريخ النشر: 2025/05/18

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية الأمريكية، مع التركيز على جذورها المتعلقة بانفجار فقاعة الإسكان وتأثيراتها العميقة على النظام المالي العالمي. يناقش البحث الأدوار المحورية التي لعبتها المؤسسات المالية، سياسات الائتمان، وغياب الرقابة الفعالة في تفاقم الأزمة.

توصل البحث إلى أن الأزمة لم تقتصر آثارها على الاقتصاد الأمريكي فقط، بل امتدت لتشكل تهديدًا عالميًا عبر انهيار أسواق المال وارتفاع معدلات البطالة والتشرد. كما أثرت على ثقافة الاستهلاك بشكل جذري، حيث تحول المستهلك الأمريكي إلى نهج مالي أكثر تحفظًا. خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الرقابة على النظام المالي، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية لضمان عدم تكرار مثل هذه الأزمات الكارثية.

كلمات مفتاحية: الأزمة المالية الأمريكية، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، البطالة، احتجاج وول ستريت.

Abstract:

This research analyzes the economic and social ramifications U.S. financial crisis, focusing on its origins linked to the housing bubble collapse and its widespread impact on the global financial system. The study explores the role of financial institutions, credit policies, and inadequate regulatory frameworks in exacerbating the crisis.

The findings highlight massive financial losses, rising unemployment rates, and increased homelessness. Moreover, the crisis led to a significant shift in American consumption culture toward financial conservatism. The study underscores the necessity for stronger financial oversight and a reevaluation of economic policies to prevent future crises.

Keywords: U.S. Financial Crisis, Economic and Social Implications, Unemployment, Occupy Wall Street Protests.

[1] عمرو محمد عباس إبراهيم سليم

مقدمة:

شهد العالم في عام 2008م أزمة مالية غير مسبوقة بدأت في الولايات المتحدة ثم امتدت آثارها إلى مختلف أنحاء العالم، محدثة زلزالًا اقتصاديًا واجتماعيًا لم تسلم منه حتى أقوى الاقتصادات. انفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة كان الشرارة التي أشعلت سلسلة من الانهيارات المالية، كشفت عن هشاشة النظام المالي العالمي، وأظهرت كيف يمكن لفشل السياسات الائتمانية وغياب الرقابة الصارمة أن يقودا إلى كارثة اقتصادية شاملة.

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل التالي: كيف نشأت الأزمة المالية الأمريكية لعام 2008م؟ وما هي أبرز تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على الولايات المتحدة والعالم؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة لتجنب أزمات مشابهة في المستقبل؟

تفترض الدراسة أن غياب الرقابة الفعالة وسياسات الائتمان غير المدروسة كانا السبب الرئيسي للأزمة، بينما لعبت التدخلات الحكومية دورًا في الحد من تفاقم الأضرار الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجذور العميقة للأزمة، واستعراض آثارها الاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم رؤية نقدية للسياسات التي اتبعت أثناء الأزمة وبعدها. وتعتمد منهجية البحث على التحليل الوصفي والمقارن للبيانات الاقتصادية والممارسات المالية، بما يتيح فهمًا أعمق للأزمة واستخلاص الدروس المهمة من تلك التجربة.

1. عوامل الأزمة المالية وتداعياتها الاقتصادية:

1.1 تدني أسعار العقارات:

بدأت الأزمة المالية مع انفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦م، حيث شجعت التسهيلات الائتمانية والشروط الأولية الميسرة المقترضين على تحمل رهون عقارية محفوفة بالمخاطر، متوقعين إعادة تمويلها لاحقًا بشروط أفضل.[1] لكن مع ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع أسعار العقارات بين عامي (٢٠٠٦ – 2007م)، تعذر على كثير منهم إعادة التمويل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التخلف عن السداد وحالات حبس الرهن.[2]

ومع انخفاض أسعار العقارات، فقد المستثمرون العالميون ثقتهم في الأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية. وظهر ذلك بشكل واضح في يوليو ٢٠٠٧م عندما انهار صندوقا تحوط تابعان لبنك "بير ستيرنز" (Bear Stearns)، مما أدى إلى موجة بيع كبيرة زادت من تدهور السوق. وقد وصف الاقتصادي مارك زاندي (Mark Zandi) هذا الحدث بأنه "الشرارة التي فجّرت الأزمة المالية".[3]

تعددت العوامل التي هيأت لارتفاع وانخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية المرتبطة بها، والتي كانت تحتفظ بها الشركات المالية على نطاق واسع. ففي السنوات التي سبقت الأزمة، تدفقت الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة من الدول الآسيوية سريعة النمو ومن الدول المنتجة للنفط، مما زاد من السيولة المالية في السوق.[4]

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت أسعار الفائدة المنخفضة بين عامي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤م) في تسهيل الحصول على الائتمان، ما أدى إلى ظهور فقاعة في قطاعي العقارات والائتمان. كان الحصول على أنواع

متعددة من القروض، مثل قروض الرهن العقاري، وبطاقات الائتمان، وقروض السيارات، أمرًا سهلاً للغاية، مما دفع المستهلكين لتحمل أعباء ديون غير مسبوقة، وهو ما أسهم في تفاقم الأزمة فيما بعد.[5]

مع ازدهار سوق العقارات والائتمان، ارتفع عدد الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية (MBS)، ما أتاح للمؤسسات والمستثمرين فرصة الاستثمار في السوق العقاري الأمريكي. لكن مع تراجع الأسعار، تكبدت المؤسسات الكبرى خسائر فادحة، وازدادت حالات التخلف عن السداد، مما أدى إلى امتداد الأزمة إلى الاقتصاد العالمي، مُخلفًا خسائر بتريليونات الدولارات.[6]

بينما كانت فقاعات العقارات والائتمان تتضخم، تسببت مجموعة من العوامل في زيادة هشاشة النظام المالي. لم يدرك صناع السياسات الدور المتزايد الذي تلعبه المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وصناديق التحوط، والمعروفة أيضًا بـ نظام بنوك الظل، الذي لم يكن خاضعًا لنفس اللوائح التي تخضع لها البنوك التقليدية. كانت هذه المؤسسات قادرة على إخفاء مدى المخاطر التي تتحملها عن المستثمرين والهيئات التنظيمية من خلال استخدام المشتقات المالية المعقدة والتوريق خارج الميزانية العمومية. وقد أشار الاقتصادي غاري غورتون (Gary Gorton) إلى جوانب الأزمة في (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م) بأنها بمثابة "الركض" على نظام بنوك الظل.[7]

تعقيد هذه الترتيبات المالية خارج الميزانية العمومية، والروابط بين المؤسسات المالية الكبرى، جعل من المستحيل تقريبًا إعادة تنظيم هذه المؤسسات عبر إفلاسها، مما ساهم في ضرورة تدخل الحكومات لإنقاذها. بعض الخبراء يرون أن هذه المؤسسات المالية غير الخاضعة للرقابة أصبحت بنفس أهمية البنوك التجارية في توفير الائتمان للاقتصاد الأمريكي، لكنها كانت تفتقر إلى نفس اللوائح التنظيمية. هذه المؤسسات، إلى جانب بعض البنوك الخاضعة للتنظيم، تراكمت عليها ديون ضخمة بينما كانت تقدم القروض المشار إليها أعلاه، ولم

يكن لديها مخزون مالي كافٍ لتحمل التخلف عن السداد الكبير أو خسائر الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية.[8]

2.1 تطور الأزمة:

تسببت خسائر المؤسسات المالية في الأوراق المرتبطة بالرهون العقارية في تراجع قدرتها على الإقراض، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. بدأت الأزمة بجفاف القروض بين البنوك، ثم امتدت إلى المؤسسات غير المالية. وأثارت المخاوف بشأن استقرار المؤسسات الكبرى تدخل البنوك المركزية لتحفيز الإقراض واستعادة الثقة في الأسواق، فيما قدمت الحكومة حزم إنقاذ، مما زاد من التزاماتها المالية.[9]

شكلت المخاطر التي تعرض لها الاقتصاد الأوسع بسبب تراجع سوق العقارات والأزمة المالية التالية عوامل رئيسية في قرارات البنوك المركزية حول العالم لخفض أسعار الفائدة، وتنفيذ حكومات حزم تحفيزية اقتصادية. وكان للأزمة تأثيرات دراماتيكية على أسواق الأسهم العالمية؛ حيث تكبد مالكو الأسهم في الشركات الأمريكية خسائر بنحو ٨ تريليونات دولار بين ١ يناير و١١ أكتوبر ٢٠٠٨م، حيث انخفضت قيمة ممتلكاتهم من ٢٠ تريليون دولار إلى ١٢ تريليون دولار. كما كانت الخسائر في البلدان الأخرى تقدر بحوالي ٤٠٪.[10]

من ناحية أخرى، قامت وكالات التصنيف الائتماني الكبرى مثل "موديز" (Moody's) و"ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's – S&P) و"فيتش"(Fitch) بإعطاء تصنيفات مرتفعة لهذه الأدوات المالية، ما جعلها تبدو للمستثمرين كأدوات استثمارية آمنة. لكن عندما بدأ السوق في التراجع وتدهور قيمة العقارات، تبين أن هذه الأدوات تحمل مخاطر ضخمة كانت غير ظاهرة للجميع. وفي الواقع، كانت وكالات التصنيف الائتماني قد أخفقت في تقدير المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات.[11]

كانت موديز وستاندرد آند بورز وفيتش جميعها مشاركين نشطين في تصنيف الأوراق المالية المهيكلة المدعومة بالرهون العقارية. ومع ذلك، كانت وحدة التمويل الهيكلي في موديز هي المسيطرة في هذه الممارسة؛ إذ مثلت هذه الوحدة حوالي 28% من إيرادات الشركة في عام 1998م.[12] بحلول عام 2006م، أصبحت الوحدة مسؤولة عن 43% من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت عائدات موديز من التمويل الهيكلي 881 مليون دولار، متجاوزة إجمالي إيراداتها لعام 2001م. وفي عام 2007م، صنفت الشركة نحو 94% من 190 مليار دولار في CDOs المرتبطة بالرهون العقارية ومنتجات التمويل الهيكلي الصادرة ذلك العام.[13]

مع منتصف 2007، بدأت الأزمة المالية تتفاقم، وتوقف سوق الائتمان بين البنوك بسبب فقدان الثقة بين المؤسسات المالية. واجهت البنوك الأمريكية صعوبة في تقييم الأصول المالية المعقدة، مما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين وظهور أزمة سيولة لدى البنوك الكبرى، مما دفع (Northern Rock) إلى طلب تمويل طارئ من (Bank of England). وفي مارس 2008م، تصاعدت الأزمة مع إعلان (J.P. Morgan Chase) عن شراء (Bear Stearns) المتعثر بسعر منخفض، بدعم من (Federal Reserve)، مما شكل بداية لسلسلة من التطورات المالية الكبرى.[14]

وفي سبتمبر 2008م، تفاقمت الأزمة بشكل أكبر، حيث وضعت وزارة الخزانة الأمريكية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" (Freddie Mac) وفاني ماي" (Fannie Mae) تحت الوصاية الفيدرالية لضمان إعادة هيكلتهما المالية وحمايتهما من الانهيار، مع ضمان ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.[15]

تزامن مع هذه الأزمات الكبرى اتفاق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق سيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة الحاجة الملحة للسيولة، فيما قامت المصارف المركزية بفتح خطوط تسليف واسعة لتوفير

دعم إضافي. لكن على الرغم من هذه التدابير، استمرت الأسواق المالية العالمية في التدهور بشكل حاد، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 16 سبتمبر 2008م إلى التدخل لإنقاذ شركة أي آي جي (AIG)، أكبر شركة تأمين في العالم، عبر تقديم مساعدة مالية ضخمة قدرها 85 مليار دولار مقابل الحصول على 9.79% من رأس مالها. مع استمرار الانحدار، تكثفت عمليات ضخ السيولة من قبل المصارف المركزية العالمية.[16]

3.1 إعلان إفلاس البنوك:

في 18 سبتمبر 2008م، استمر التدهور، ما دفع بنك لويد تي أس بي (Lloyds TSB) البريطاني إلى شراء بنك أتش بي أو أس (H.B.O.S) الذي كان مهددًا بالإفلاس. وبحلول 19 سبتمبر 2008م، دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش (George W. Bush) (2001 – 2009م). إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن خطة الإنقاذ المالي، محذرًا من أن التأخير قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة. وفي 23 سبتمبر 2008م، كان الخوف من تداعيات الأزمة المالية هو الموضوع الرئيسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (New York)، حيث تزايدت المخاوف من تدهور الأسواق المالية العالمية وسط تأخير تنفيذ خطة الإنقاذ الأمريكية. وفي 28 سبتمبر 2008م، تم التوصل إلى اتفاق في الكونغرس الأمريكي بشأن الخطة، كما جرى تعويم مجموعة فورتيس (Fortis) المالية من قبل حكومات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بينما قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك برادفورد وبينغلي (Bradford & Bingley).[17]

كانت هذه التحركات بمثابة محاولة لتثبيت الأسواق المالية في مواجهة الأزمة الكبرى التي كانت تهدد النظام المالي العالمي بشكل عام، حيث سادت حالة من القلق العميق إزاء مستقبل الأسواق المالية ومصير المؤسسات المصرفية الكبرى.

مما زاد من الأمر سوء، أن بنك ليمان براذرز (Lehman Brothers)[18] في تلك الفترة قد أعلن إفلاسه، وهو البنك الذي يُعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة. كان البنك قد نما ليصبح أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام المالي العالمي، حيث كان يعمل لديه 25,935 موظفًا في مختلف أنحاء العالم. وفي تلك الفترة، كان ريتشارد فولدRichard Fuld)) يشغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك، الذي وُصف بأنه من الرواد البارزين في مجال الخبرة المالية.[19]

لكن في 15 سبتمبر 2008م، أُعلن عن إفلاس بنك ليمان براذرز، فيما وصفه البعض بأنه واحد من أسوأ الانهيارات المالية في تاريخ وول ستريت (Wall Street). إفلاس بنك ليمان براذرز أدى إلى آثار سلبية عميقة على الأسواق المالية العالمية، حيث انخفضت الأسواق الرئيسية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الأسواق العربية، التي تأثرت بشكل كبير من جراء هذه الأزمة. وقد اعتُبر إفلاس بنك ليمان براذرز أحد أكبر الأحداث المالية منذ انهيار مؤسسة دركسل برنهم لامبرت (Drexel Burnham Lambert) في عام 1990م، والتي كانت متخصصة في السندات عالية المخاطر.[20]

واجه بنك ليمان أزمة غير مسبوقة بسبب مخاطر تعرضه لأزمة العقارات التي اجتاحت الولايات المتحدة منذ 2007م. اضطر البنك إلى خفض أصول بـ 5.6 مليارات دولار في الربع الثالث من 2007م، وسجل خسائر بـ 3.9 مليارات دولار في الربع الثاني من 2008م. ورغم محاولات إنقاذه، خرجت الأزمة عن السيطرة، مما دفعه للتقدم بطلب إفلاس في 15 سبتمبر 2008م، ليصبح حدثًا فارقًا في تاريخ الأزمات المالية العالمية.[21]

جدير بالذكر أن وكالة ستاندرد آند بورز اعترفت بأن العديد من تصنيفاتها للأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية عالية المخاطر بين 2005 و2007م "لم تصمد".[22] كما صرح رايموند و. مكدانييل الابن

(Raymond W. McDaniel Jr) ، الرئيس التنفيذي لشركة موديز: "بمراجعة الأمور الآن، أصبح من الواضح أن بعض الافتراضات التي اعتمدنا عليها في تحليلاتنا ونماذجنا كانت خاطئة".[23] وفي نفس السياق، أشار مسؤول في فيتش إلى أنه "من الواضح أن العديد من التصنيفات التي أصدرناها للأوراق المالية المهيكلة لم تؤدِ بشكل جيد وكانت متقلبة للغاية. لم نكن نتوقع حجم وسرعة تراجع سوق الإسكان في الولايات المتحدة، ولا التغير الكبير في سلوك المقترضين بسبب التغيرات في ممارسات السوق".[24]

2. التداعيات الاجتماعية للأزمة المالية:

تسببت الأزمة في تراجع حاد لثروة الأسر الأمريكية، مع انخفاض الأصول المالية والعقارية وتأثر الاستقرار الاقتصادي. ومع انهيار أسواق الأسهم وأسعار المنازل، فقدت الأسر جزءًا كبيرًا من ثرواتها، ولم تستعدها إلا بعد سنوات من التعافي. كما تأثر سوق العمل بشدة، حيث فقد الملايين وظائفهم بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وإغلاق الشركات، واستغرق التعافي أكثر من خمس سنوات لاستعادة مستويات التوظيف السابقة.[25]

1.2 البطالة:

تظهر تقارير القوى العاملة الأمريكية أثر الأزمة المالية على ارتفاع نسبة البطالة، فقد شهدت جميع الولايات الأمريكية ارتفاعًا كبيرًا في معدلات البطالة خلال عام 2009م. وكانت ميشيغان (Michigan) ونيفادا (Nevada) الأكثر تضررًا، حيث ارتفعت معدلات البطالة فيهما بمقدار 5.3 و5.1 نقطة مئوية على التوالي. كما سجلت سبع ولايات أخرى زيادات تجاوزت 4.0 نقاط مئوية. في العام نفسه، بلغ معدل البطالة 10.0% أو أكثر في 14 ولاية ومقاطعة كولومبيا (District of Columbia) . وحافظت ميشيغان على الصدارة في معدلات البطالة للعام الرابع على التوالي، حيث بلغت 13.6%، تلتها نيفادا بـ 11.8%، وكارولاينا الجنوبية

(Carolina) بـ 11.7%. أما أدنى معدلات البطالة فقد سجلتها داكوتا الشمالية بـ 4.3%، تليها نبراسكا (Nebraska) بـ 4.6%، وداكوتا (Dakota) الجنوبية بـ 4.8%. كما أن 30 ولاية سجلت معدلات بطالة أقل بشكل ملحوظ من المعدل الوطني البالغ 9.3%، بينما سجلت 13 ولاية ومقاطعة كولومبيا معدلات تفوقه بوضوح.[26]

فاقمت أزمة البطالة من عدم الاستقرار الاجتماعي في أمريكا، حيث أدى انهيار المؤسسات المالية وتراجع الاستثمارات إلى تسريح العمال وتقلص الأنشطة الاقتصادية، تاركًا العديد دون مصدر دخل. لم يقتصر التأثير على فقدان الوظائف، بل امتد إلى ارتفاع معدلات الفقر وتراجع مستويات المعيشة، مما أجبر الأسر على التكيف مع أوضاع اقتصادية أكثر صعوبة. كما زاد الشعور بعدم الأمان الوظيفي من التوتر الاجتماعي، وارتفع الاعتماد على المساعدات الحكومية، مما فرض ضغوطًا إضافية على الاقتصاد وأثار جدلًا واسعًا حول سياسات التوظيف والرعاية الاجتماعية.[27]

2.2 التشرد:

جدير بالذكر أن من أهم النتاج الاجتماعية للأزمة على المجتمع الأمريكي ازدياد عدد المشردين غير المحميين في مدينة نيويورك بحوالي 3,262 فردًا، أي أكثر بمقدار 614 شخصًا مقارنة بعام 2011م، ولكنه أقل بنسبة 15٪ مقارنة بعام 2007م.[28] ساهمت المبادرات الفيدرالية والمحلية، بالتعاون مع منظمات مختلفة، في خفض أعداد المشردين بين 2004 و2008. لكن بعد أزمة 2008، تذبذب العدد حتى 2012، مما يعكس تغيرات في أنماط التشرد وتأثير الأزمة على أنظمة الرعاية الاجتماعية. أدت التخفيضات في الميزانيات الحكومية إلى تراجع الدعم لبرامج الإسكان والرعاية، مما زاد معاناة الفئات الأكثر ضعفًا.[29]

ووفقًا لدراسة أعدها قسم خدمات المشردين في مدينة نيويورك، أثبتت هذه الدراسة أن نيويورك من بين المدن الأمريكية التي سجلت أعدادًا متوسطة إلى منخفضة من المشردين غير المحميين، لكنها في الوقت نفسه تمتلك أحد أعلى المعدلات لعدد المشردين الذين يتم توفير المأوى لهم، وذلك عند مقارنتها بمدن أمريكية أخرى مع الأخذ في الاعتبار إجمالي عدد السكان.[30]

أدت الأزمة المالية إلى تصنيف جديد للمشردين في مدينة نيويورك ومدن مشابهة إلى ثلاث فئات رئيسية، مما أظهر تباينًا في الظروف والتحديات التي يواجهها كل منهم:

1- **المشردون الانتقاليون (Transitionally Homeless)**: هؤلاء هم الأفراد الذين أصبحوا بلا مأوى بشكل مؤقت نتيجة لأزمات مثل فقدان الوظيفة أو العنف المنزلي وغير ذلك. تتراوح مدة بقائهم في المأوى بين يوم واحد و20 يومًا، ويشكلون حوالي 24٪ من إجمالي المشردين في نيويورك.[31]

2- **المشردون العرضيون (Episodically Homeless)**: تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين واجهوا مشكلات متكررة في السكن بسبب ظروف مثل الإدمان، أو الوظائف الموسمية والمنخفضة الأجر، أو أوضاع أسرية غير مستقرة. تراوحت مدة بقائهم في المأوى بين 4 و73 يومًا، ويشكلون حوالي 35٪ من إجمالي المشردين في المدينة.[32]

3- **المشردون المزمنون (Chronically Homeless)**: يُعرّف هؤلاء بأنهم أفراد مشردون غير مصحوبين بأي فرد آخر، يعانون من حالة إعاقة، وكانوا بلا مأوى بشكل مستمر لمدة عام أو أكثر، أو تعرضوا لما لا يقل عن أربع حالات تشرد خلال السنوات الثلاث بين (2007 – 2010م). هؤلاء الأفراد يمكثون في المأوى لفترات طويلة تصل إلى 252 يومًا، ويشكلون حوالي 41٪ من إجمالي المشردين في نيويورك.[33]

نتيجة لذلك، لجأ الكثير من الأفراد إلى بيع عقاراتهم، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار العقارات والذي أدى بدوره إلى ارتفاع قيمة الرهون العقارية المستحقة، مما تجاوز قدرة أصحاب المنازل على السداد. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب انتشار الرهون العقارية ذات الفائدة المتغيرة، خاصة في مناطق مثل لاس فيغاس (Las Vegas) ، وفلوريدا (Florida)، وكاليفورنيا (California) . لكن التأثير لم يقتصر على هذه المناطق، بل امتد عبر أسواق وول ستريت ليشمل مناطق أخرى مثل نيويورك، حيث بدأ المستثمرون يدركون أن أسعار العقارات كانت أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية.[34]

نتيجة لذلك، شهد السوق موجة ضخمة من عمليات بيع العقارات، مما أدى إلى اختلال ميزان العرض والطلب، وتراجع الاستثمار العقاري إلى مستويات غير مسبوقة. كما أن عدد المنازل الفارغة بلغ أعلى مستوى له منذ أكثر من نصف قرن، حيث كان ٢.٨٪ من المنازل المملوكة سابقًا فارغة، بينما كان حوالي ١٠٪ من العقارات المؤجرة بلا مستأجرين، وهي نسب قريبة من أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٥٦م.[35]

بناء على ذلك، ارتفع عدد الأفراد والعائلات المحتاجة إلى المساعدات السكنية والخدمات منخفضة الدخل: مثل إعانات البطالة الحكومية، والملاجئ الطارئة، ومطابخ تقديم الطعام المجانية، وبرامج الإسكان الانتقالي.[36] كما زادت أعداد كبار السن، والأسر ذات الدخل المنخفض، والمهاجرين، والأقليات، مما زاد الضغط على الملاجئ والخدمات الاجتماعية، خاصة مع ارتفاع أعداد المحتاجين لخدمات خاصة مثل علاج الإدمان والرعاية الصحية النفسية.[37]

3.2 تغير سياسة الاستهلاك:

من النتائج الاجتماعية بعد الأزمة المالية أيضًا، أن سياسة الاستهلاك في الولايات المتحدة قد تأثرت بشكل كبير. فقد انخفض معدل الإنفاق الاستهلاكي الشخصي إلى أقل من 92٪ من الدخل الشخصي المتاح

في الربع الثاني من عام 2009م، مقارنةً بالذروة التي بلغها في 2005م حيث تخطى 95٪. هذا الانخفاض كان له تأثير كبير على اتجاهات الاستهلاك في الولايات المتحدة، حيث كان يشير إلى توقف النمو المستمر في استهلاك الأسر الذي استمر لعقود منذ الثمانينات، ما شكل تحولًا في ثقافة الاستهلاك في البلاد.[38]

تسببت الأزمة في انخفاض حاد في ثروة الأسر الأمريكية، مما زاد من حالة عدم اليقين الاقتصادي وقلل من توافر الائتمان. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تغييرات كبيرة في ثقافة الاستهلاك، حيث أصبح المستهلكون أكثر تحفظًا في قراراتهم الاستهلاكية وأصبحت الادخار أسلوبًا أكثر أهمية، في محاولة لمواجهة تقلبات المستقبل.[39]

من بين العوامل التي أثرت بشكل كبير على الاستهلاك في الولايات المتحدة بعد الأزمة، كان انخفاض أسعار الأصول وخاصة العقارات. فقد أدت هذه الانخفاضات إلى تراجع كبير في ثروة الأسر، مما زاد من حالة القلق وأدى إلى تقليل الإنفاق. وقد أظهرت الدراسات أن تراجع الثروة الناتج عن انخفاض أسعار العقارات كان له تأثير أكبر من المتوقع على قرارات الأسر في ما يخص الاستهلاك والادخار.[40]

على الرغم من بعض الانتعاش في أسعار الأصول بعد الأزمة، إلا أن تأثير عدم اليقين في الاقتصاد الأمريكي بقي قويًا لفترة طويلة. فقد تسببت الشكوك المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية وفرص العمل في تقليل الثقة لدى الأسر، مما أدى إلى زيادة التوفير بشكل أكبر. وجد الباحثون أن حالة عدم اليقين كانت لها تأثيرات طويلة المدى على سلوك الاستهلاك، حيث أصبح المستهلكون أكثر حذرًا في اتخاذ قراراتهم المالية.[41]

مع تصاعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م، وجدت الأسر الأمريكية نفسها في قلب عاصفة اقتصادية غير مسبوقة، حيث فقد الملايين وظائفهم، وانهارت قيمة مدخراتهم، وأصبح المستقبل أكثر غموضًا من أي وقت مضى. في غضون أشهر قليلة، تحولت حالة الاستقرار النسبي التي تمتعت بها الطبقة المتوسطة إلى

قلق دائم، مع تزايد المخاوف من فقدان المنازل والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. مشاهد الطوابير الطويلة أمام البنوك أصبحت شائعة، حيث حاول الكثيرون سحب أموالهم خوفًا من انهيار النظام المصرفي، في وقت لم تكن فيه الحكومة نفسها قادرة على تقديم إجابات واضحة حول مستقبل الاقتصاد.[42]

لم تقتصر الأزمة على الخسائر المالية، بل أثرت بعمق على الصحة النفسية، حيث أدى فقدان الوظائف إلى ارتفاع معدلات التوتر والاكتئاب. مع كل موجة تسريح، تصاعدت مشاعر العجز وعدم اليقين، مما أثر على الحياة اليومية. حتى العاملون لم يكونوا في مأمن، إذ عاشوا تحت تهديد الفصل أو خفض الرواتب، مما دفعهم لتقليل الإنفاق وتأجيل القرارات المالية الكبرى.[43]

تحولت الأزمة المالية إلى تحدٍّ اجتماعي، حيث ضعفت الروابط المجتمعية وتراجعت شبكات الدعم التقليدية. مع تفاقم الأوضاع، ركز الأفراد على احتياجاتهم الخاصة، مما أدى إلى انخفاض العمل الخيري وزيادة مشاعر العزلة، وفقد الكثيرون إمكانية الاعتماد على الأصدقاء أو الأقارب للدعم.[44]

4.2 الاحتجاج:

عكست التغيرات الاقتصادية والاجتماعية حالة نفسية عميقة عاشها الأمريكيون، حيث تحولت الثقة والازدهار إلى شعور بعدم الأمان. أكدت الأبحاث وجود علاقة بين الأزمات الاقتصادية والاضطرابات النفسية، مع ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب وزيادة الإقبال على العلاج النفسي. ذكّرت الأزمة الأمريكيين بأن الاستقرار المالي لم يكن مضمونًا، وأن مستقبلهم قد يتغير فجأة بسبب قرارات اقتصادية خارج سيطرتهم.[45]

رغم مرور أكثر من عقد على الأزمة، لا تزال آثارها النفسية والاقتصادية قائمة، حيث بات الحذر المالي يطغى على قرارات الأمريكيين. لم يعد الإنفاق الاستهلاكي هو السائد، بل أصبحت الأولوية لتأمين المستقبل وتجنب المخاطر. حتى الشباب الذين نشأوا في ظل الأزمة أصبحوا أكثر تحفظًا في قراراتهم المالية.

لم تكن الأزمة مجرد حدث عابر، بل شكّلت تحولًا ثقافيًا، حيث قلّ الإقبال على القروض والرهون العقارية، وزاد الاتجاه نحو الادخار وتقليل الإنفاق غير الضروري.[46]

جدير بالذكر أن هذه التداعيات الاجتماعية قد أدت إلى ظهور احتجاجات شعبوية تمثلت في حركة "احتلال وول ستريت" (OWS)، وهي حركة شعبية يسارية نشأت كرد فعل للأزمة المالية، حيث شهد المجتمع الأمريكي ضغوطًا اقتصادية واجتماعية، مما أدى إلى تصاعد الغضب ضد النظام المالي والسياسي. بدأت في 17 سبتمبر 2011م في حديقة زوكوتي (Zuccotti Park) بنيويورك، حيث اعترض المحتجون على طمع الشركات الكبرى وعدم المساواة الاقتصادية وتأثير ذلك على أوضاعهم الاجتماعية.[47]

والحقيقة أن الأزمة المالية كانت نقطة تحول رئيسية، فبعد انهيار المؤسسات المالية الكبرى، تبنت الحكومة برنامج "TARP"[48] باستخدام أموال دافعي الضرائب لإنقاذ البنوك، مما أثار غضبًا شديدًا، خاصة في الطبقات الشعبية المتضررة. أيضًا، زاد الغضب بعد حكم المحكمة في "سيتيزينز يونايتد" (Citizens United) عام 2010م الذي سمح للشركات بإنفاق غير محدود على النفقات السياسية، مما فُهم كتهديد للديمقراطية.[49]

وبالتالي، كانت حركة "احتلال وول ستريت" بمثابة رد على هذه السياسات، حيث رفع المحتجون شعارات ضد الفساد والجشع، وكان الشعار البارز "نحن الـ99%" الذي يبرز التفاوت الكبير بين أغنى 1% وبقية الشعب الأمريكي. يمكن تحليل ذلك بأن الشعار يعكس معاناة أولئك المتضررين من الأزمة واستغلال النظام المالي.[50]

كانت الحركة شعبوية، اعتمدت على آلية التوافق في اتخاذ القرارات داخل الجمعيات العامة، واستخدمت أساليب احتجاجية غير تقليدية مثل التواجد في أماكن مالية حساسة كـ وول ستريت والمقرات البنكية والشركات

الكبرى. وهكذا، احتجاجات "احتلال وول ستريت" كانت رد فعل طبيعي ضد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمة المالية. هذه السياسات الحكومية غير المتوافقة مع مصالح الطبقات الشعبية جعلت الحركة شعبية جدًا بين الأمريكيين الذين شعروا بالإحباط.[51]

النتائج:

اعتمادًا على دراسة وتحليل المعطيات المتصلة بالأزمة المالية الأمريكية، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تؤكد صحة الفرضيات المطروحة وتوضح الآثار المتعددة لهذه الأزمة.

- أكدت الدراسة أن غياب الرقابة الصارمة على المؤسسات المالية، لا سيما بنوك الظل وصناديق التحوط، كان عاملًا رئيسيًا في تفاقم الأزمة. عدم إخضاع هذه المؤسسات لنفس اللوائح التي تنظم عمل البنوك التقليدية أتاح لها التوسع في أدوات مالية معقدة دون تقييم كافٍ للمخاطر.
- ثبت أن التوسع غير المدروس في منح القروض العقارية عالية المخاطر، جنبًا إلى جنب مع تراجع قيم العقارات وارتفاع أسعار الفائدة، أدى إلى موجة تخلف عن السداد وحالات حبس الرهن، مما شكل الشرارة الأولى للأزمة.
- كشفت البيانات عن خسائر مالية ضخمة قُدرت بتريليونات الدولارات، مع انهيار أسواق الأسهم العالمية وتراجع القيمة السوقية للشركات. أدى هذا إلى جمود الائتمان وتباطؤ النشاط الاقتصادي.
- ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير في الولايات المتحدة، وازدادت أعداد المشردين بسبب فقدان المنازل نتيجة عدم القدرة على سداد القروض. كما تأثرت ثقافة الاستهلاك الأمريكي بتحولها إلى نهج أكثر تحفظًا وتوفيرًا.

- أظهرت الأزمة مدى ترابط الاقتصاد العالمي، حيث انتقلت تداعياتها بسرعة إلى الأسواق المالية الدولية، مما دفع البنوك المركزية حول العالم إلى تبني سياسات نقدية توسعية وخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد.
- على الرغم من التدخلات الحكومية بحزم إنقاذ مالية ضخمة، إلا أن تأثير الأزمة استمر لفترة طويلة، مما يعكس الحاجة إلى إعادة النظر في النظم الاقتصادية والرقابية.
- تثبت النتائج أهمية تعزيز الرقابة على النظام المالي وضبط سياسات الإقراض، مع التأكيد على أن الأزمات المالية ليست مجرد نتيجة عوامل اقتصادية بحتة، بل تتداخل فيها جوانب تنظيمية وسياسية تتطلب اهتمامًا شاملاً لضمان استقرار الأسواق.

خاتمة:

تناول هذا البحث التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية الأمريكية، حيث تم تحليل الأسباب الجذرية للأزمة بدءًا من انفجار فقاعة الإسكان ومرورًا بفشل المؤسسات المالية وسوء إدارة المخاطر، وصولًا إلى التداعيات العالمية التي مست أسواق المال والمجتمعات على حد سواء. أوضحت الدراسة كيف أدى غياب الرقابة الفعالة وسياسات الائتمان غير المسؤولة إلى أزمة شلت الاقتصاد الأمريكي وأثرت على الاقتصاد العالمي لسنوات طويلة.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، من أبرزها أن الأزمة كشفت هشاشة النظام المالي العالمي وضرورة تحسين الإشراف على المؤسسات المالية، لا سيما تلك التي تعمل خارج النظام البنكي التقليدي. كما أظهرت التأثيرات الاجتماعية الكبيرة للأزمة، مثل ارتفاع البطالة والتشرد وتغيير ثقافة الاستهلاك لدى الأمريكيين.

وللحد من تكرار مثل هذه الأزمات، نقترح ما يلي:

1- تعزيز الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية غير التقليدية لضمان استقرار الأسواق.

2- تحسين آليات تقييم المخاطر المرتبطة بالقروض العقارية والأدوات المالية المشتقة.

3- تعزيز السياسات الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر تأثرًا خلال الأزمات الاقتصادية، مثل برامج الإسكان وتوفير شبكات أمان اجتماعي أكثر فعالية.

4- تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة المالية لضمان استجابة موحدة ومنسقة للأزمات الاقتصادية العالمية.

وأخيراً، تمثل هذه الأزمة درسًا عميقًا في أهمية التوازن بين حرية الأسواق والرقابة الصارمة لضمان استقرار الاقتصاد وحماية المجتمعات من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الكارثية.

التوثيق:

([1]) مجموعة تقارير حول الازمة المالية لعام (2008 – 2009م) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009، ص3، 4.

([2]) Zandi, Mark. Financial Shock: A 360° Look at the Subprime Mortgage Implosion, and How to Avoid the Next Financial Crisis, FT Press, 2010, pp. 2–5.

([3]) Bernanke, Ben S. “Four Questions about the Financial Crisis.” Speech delivered at Morehouse College, Atlanta, GA, USA, April 14, 2009. Board of Governors of the Federal Reserve System. https://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/bernanke20090414a.htm.

تاريخ الاطلاع : 22/ 9/ 2024.

([4]) Paul Krugman, "Revenge of the Glut," The New York Times, March 1, 2009, https://www.nytimes.com/2009/03/02/opinion/02krugman.html; International Monetary Fund, World Economic Outlook: Crisis and Recovery (Washington, DC: International Monetary Fund, 2009), accessed October 3, 2010, https://www.imf.org.

([5]) Krugman, Paul "Opinion – Revenge of the Glut".

([6]) International Monetary Fund, World Economic Outlook.

([7]) Simkovic, Michael. "Secret Liens and the Financial Crisis of 2008." American Bankruptcy Law Journal 83, no. 2 (2009): p.p 254–258.

([8]) Gorton, Gary. Slapped by the Invisible Hand: The Panic of 2007. New York: Oxford University Press, 2010, p.35 – 38.

([9]) "Geithner-Speech Reducing Systemic Risk in a Dynamic Financial System". Newyorkfed.org. June 9, 2008, 2024/12/23 تاريخ الاطلاع : 2ص/

([10]) "Greenspan-We Need a Better Cushion Against Risk". Ft.com. March 26, 2009.

([11]) Fitch Downgrades the United States' Long-Term Ratings to 'AA+' from 'AAA', https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-united-states-long-term-ratings-to-aa-from-aaa 29-8-2024, تاريخ الاطلاع: 8 ص/ 2/ 1/ 2025.

([12]) Woellert, Lorraine, and Dawn Kopecki. "Moody's, S&P Employees Doubted Ratings." Bloomberg, October 22, 2008.

([13]) Ibid.

([14]) CNBC. "Bear Stearns Gets Bailout From the Federal Reserve." CNBC.com, March 14, 2008, تاريخ الاطلاع:10ص/11/12/ 2024

([15]) عمر خضيرات، الآثار الاقتصادية والسياسية للأزمة المالية العالمية الراهنة (2008 – 2009)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 8، العدد 12، 2011، ص 574.

([16]) تقرير من البنك المركزي العراقي/ الاحتياطي الفدرالي الاميركي ينقذ "ايه آي جي" باقراضها 85 مليار دولار Sep 17, 2008، https://www.dw.com/ar/ تاريخ الاطلاع: 22/ 12/ 2024.

([17]) تقرير من قناة الجزيرة الفضائية، المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها- https://www.aljazeera.net/nr/exeres قناة الجزيرة الفضائية نسخة محفوظة 02 يناير 2012، تاريخ الاطلاع: 9ص/ 2024/1/4.

([18]) تأسس بنك ليمان براذرز عام 1844 كمحل تجاري صغير، ثم تطور مع انضمام الشقيقين ماير وإيمانويل عام 1850 ليصبح قوة مالية بارزة. شهد البنك ازدهارًا في التسعينات، خاصة بعد إلغاء قانون غلاس-ستيجال، مما أتاح له العمل في البنوك التجارية والاستثمارية. ورغم أن هذه الخطوة عززت نموه، إلا أنها كانت من العوامل التي ساهمت لاحقًا في انهياره. (انظر:

Williams, Mark T. Uncontrolled Risk: Lessons of Lehman Brothers and How Systemic Risk Can Still Bring Down the World Financial System. New York: McGraw-Hill Education, 2010, p. 177).

([19]) Ibid, p. 178.

([20]) Anderson, Jenny, and Landon Thomas Jr. "Article in World Business Section." The New York Times, August 22, 2008. https://www.nytimes.com/ تاريخ الاطلاع:1ص/ 7/ 1/ 2025

([21]) https://www.mercurynews.com/2008/06/09/lehman-raising-6-billion-in-capital-expects-2-8-billion-loss/ تاريخ الاطلاع: 9ص/2025/1/12.

([22]) C.R.S ,Reports, S&P Official Offers Mea Culpa on Ratings. The Bond Buyer, March 5, 2009,

([23]) Floyd Norris, "Moody's Official Concedes Failures in Some Ratings," New York Times, January 26, 2008, تاريخ الاطلاع: 9ص/ 23/ 12/ 2024.

([24]) Lorraine Woellert and Dawn Kopecki, "Moody's, S&P Employees Doubted Ratings," Bloomberg, October 22, 2008.

([25]) V.I. Keilis-Borok et al., Pattern of Macroeconomic Indicators Preceding the End of an American Economic Recession. Journal of Pattern Recognition Research, JPRR Vol.3 (1) 2008, 425 – 427.

([26]) بيان صحفي صادر عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي،

Bureau of Labor Statistics. "Regional and State Unemployment – 2009 Annual Averages." USDL-10-0231. U.S. Department of Labor, March 3, 2010.

([27]) Keilis-Borok et al., "Pattern of Macroeconomic Indicators Preceding the End of an American Economic Recession." , p.p. 428 – 429.

([28]) تقرير صادر عن إدارة خدمات المشردين في مدينة نيويورك لعام 2012،

New York City Department of Homeless Services. "Homeless Outreach Population Estimate Results /(2012)." Accessed April 21, 2012. http://www.nyc.gov

([29]) Bajaj, V. "Home Prices Seem Far From Bottom." The New York Times, October 15, 2008. http://www.nytimes.com/2008/10/16/business/economy/16housing.html?_r=1&hp. تاريخ الاطلاع: 9ص/ 12/ 1/ 2025.

([30]) تقرير صادر عن إدارة خدمات المشردين في مدينة نيويورك2007 وهو يختص بتقديرات عدد المشردين في المدينة لعام 2007. http://www.nyc.gov/html/dhs/downloads/pdf/success_strategies.pdf. تاريخ الاطلاع، 8ص/ 9/ 1/ 2025.

([31]) تقرير صادر عن إدارة خدمات المشردين في مدينة نيويورك.

New York City Department of Homeless Services (DHS). "Homeless Outreach Population Estimate Results, 2004." http://www.nyc.gov/html/dhs تاريخ الاطلاع: 10 ص/ 18/ 12/ 2024.

([32]) تقرير صادر من قبل وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية في يونيو 2011، التقرير يقدم تقييمًا سنويًا حول أزمة التشرد في الولايات المتحدة.

Culhane, D. P. "The 2010 Annual Homeless Assessment Report to Congress." U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Community Planning and Development, June 2011. Pennsylvania.

([33]) تقرير نُشر في يونيو 2011 من قبل وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية.

Culhane, D. P. "The 2010 Annual Homeless Assessment Report to Congress." U.S. Department of Housing and Urban Development, June 2011.

([34]) Wylde, K., "The Impact of the Economic Crisis on New York City Business," The New York Times, August 6, 2009, available at http://www.huffingtonpost.com/kathryn-wylde/theimpact-of-the-economi_b_285825.html .2025 /1 /19 تاريخ الاطلاع، 10ص/

([35]) Bajaj, V., "Home Prices Seem Far From Bottom," The New York Times.

([36]) Ochoa, J. A. "Family Shelter System in Crisis." Compass Community Services, September 24, 2008.

([37]) تقرير صادر عن مكتب تعداد الولايات المتحدة نشر في أبريل 2009، ويستعرض التقديرات السنوية لعدد السكان المقيمين في الأماكن المُدمجة بناءً على تقديرات السكان في 1 يوليو 2009.

U.S. Census Bureau (USCB). "Annual Estimates of the Resident Population for Incorporated Places over 100,000, Ranked by July 1, 2009 Population." April 2009.

([38]) Blanchard, Olivier. "Sustaining a Global Recovery." Finance and Development, September 2009, p.p 8–12.

([39]) Greenlaw, David, Jan Hatzius, Anil K. Kashyap, and Hyun Song Shin. 2008. "Leveraged Losses: Lessons from the Mortgage Market Meltdown." U.S. Monetary Policy Forum Report No. 2. Rosenberg

Institute, Brandeis International Business School and Initiative on Global Markets, University of Chicago Graduate School of Business.

([40]) Case, Karl E. 2008. "The Central Role of House Prices in the Current Financial Crisis: How Will the Market Clear?" Brookings Papers on Economic Activity, Fall 2008, p.p. 95 – 99.

([41]) Bloom, Nicholas. 2009. "The Impact of Uncertainty Shocks." Econometrica, Vol. 77, No. 3, 630–635.

([42]) Johnson, Simon. The Crisis That Shook America. Cambridge: Harvard University Press, 2010, p. 45.

([43]) Taylor, John B. Getting Off Track: How Government Actions and Interventions Caused, Prolonged, and Worsened the Financial Crisis. Stanford: Hoover Institution Press, 2012, p.78.

([44]) Friedman, Thomas. The Fallout: How America Changed After 2008. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2014, p. 67.

([45]) Clark, Andrew. The Psychological Cost of Economic Crises. New York: Oxford University Press, 2013, p.91.

([46]) Krugman, Paul. After the Crash: America's Financial Reckoning. Princeton: Princeton University Press, 2015, p. 126.

([47]) Schwartz, Mattathias. "Pre-Occupied." The New Yorker, November 28, 2011.

([48]) أُقر برنامج "TARP" عام 2008 لإنقاذ البنوك المتعثرة عبر شراء الأصول السامة وتعزيز استقرار القطاع المالي، بميزانية 700 مليار دولار. خصص 38.7% من التمويل للبنوك، و30.2% لـ"فاني ماي" و"فريدي ماك"، و12.6% لشركات السيارات، و10.7% لـ"AIG". حققت الخزانة الأمريكية صافي ربح 121 مليار دولار من البرنامج. وفقًا لدراسة 2019، بلغت تكلفة تدابير الإنقاذ، بما فيها "TARP"، حوالي 500 مليار دولار، وكان أكبر المستفيدين منها الدائنون غير المضمونين للمؤسسات المالية. (انظر: تقرير مكتب الميزانية في الكونغرس (CBO) عن TARP – أكتوبر 2012
CBO | Report on the Troubled Asset Relief Program—October 2012". Cbo.gov. October 11, 2012).

([49]) Martin Kaste, "Exploring Occupy Wall Street's 'Adbuster' Origins," NPR, National Public Radio, https://www.npr.org. .2025 /1 /21 تاريخ الاطلاع: 9ص/

([50]) "Intellectual Roots of Wall St. Protest Lie in Academe — Movement's principles arise from scholarship on anarchy," The Chronicle of Higher Education, October 16, 2011.

([51]) Andrew Fleming, "Adbusters Sparks Wall Street Protest: Vancouver-Based Activists Behind Street Actions in the U.S.," The Vancouver Courier, September 27, 2011.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. المصادر:

1. 1: الوثائق والتقارير الرسمية:

- تقارير حول الأزمة المالية لعام (2008 – 2009م)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009.
- تقرير من البنك المركزي العراقي حول الاحتياطي الفيدرالي الأميركي 17/ 9/ 2008 .
- تقرير من قناة الجزيرة الفضائية، "المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها.

1. 2: المجلات:

- عمر خضيرات، الآثار الاقتصادية والسياسية للأزمة المالية العالمية الراهنة (2008 – 2009)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 8، العدد 12، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

1. 3: التقارير الصحفية:

- تقرير من قناة الجزيرة الفضائية، "المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1: الوثائق:

- New York City Department of Homeless Services. Homeless Outreach Population Estimate Results (2012). Accessed April 21, 2012. http://www.nyc.gov/
- New York City Department of Homeless Services. Homeless Outreach Population Estimate Results (2007). http://www.nyc.gov/html/dhs/downloads/pdf/success_strategies.

- New York City Department of Homeless Services (DHS). Homeless Outreach Population Estimate Results (2004). http://www.nyc.gov/html/dhs. Accessed: December 18, 2024.
- U.S. Department of Housing and Urban Development. The 2010 Annual Homeless Assessment Report to Congress. June 2011.
- U.S. Census Bureau (USCB). Annual Estimates of the Resident Population for Incorporated Places over 100,000, Ranked by July 1, 2009 Population. April 2009.
- Congressional Budget Office (CBO). Report on the Troubled Asset Relief Program—October 2012. https://www.cbo.gov. October 11, 2012.

2: الكتب:

- Zandi, Mark. Financial Shock: A 360° Look at the Subprime Mortgage Implosion, and How to Avoid the Next Financial Crisis, FT Press, 2010.
- Gorton, Gary. Slapped by the Invisible Hand: The Panic of 2007. New York: Oxford University Press, 2010.
- Williams, Mark T. Uncontrolled Risk: Lessons of Lehman Brothers and How Systemic Risk Can Still Bring Down the World Financial System. New York: McGraw-Hill Education, 2010.
- Johnson, Simon. The Crisis That Shook America. Cambridge: Harvard University Press, 2010.
- Taylor, John B. Getting Off Track: How Government Actions and Interventions Caused, Prolonged, and Worsened the Financial Crisis. Stanford: Hoover Institution Press, 2012.
- Friedman, Thomas. The Fallout: How America Changed After 2008. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2014.
- Clark, Andrew. The Psychological Cost of Economic Crises. New York: Oxford University Press, 2013.
- Krugman, Paul. After the Crash: America's Financial Reckoning. Princeton: Princeton University Press, 2015.

3: الدوريات:

- Simkovic, Michael. "Secret Liens and the Financial Crisis of 2008." American Bankruptcy Law Journal 83, no. 2 (2009).
- V.I. Keilis-Borok et al., "Pattern of Macroeconomic Indicators Preceding the End of an American Economic Recession," Journal of Pattern Recognition Research, JPRR Vol.3 (1) 2008.
- Blanchard, Olivier. "Sustaining a Global Recovery." Finance and Development, September 2009.
- Bernanke, Ben S. "Four Questions about the Financial Crisis." Speech delivered at Morehouse College, Atlanta, GA, USA, April 14, 2009. Board of Governors of the Federal Reserve.
- Paul Krugman, "Revenge of the Glut," The New York Times, March 1, 2009, https://www.nytimes.com/2009/03/02/opinion/02krugman.html.

4: المقالات الصحفية:

- Woellert, Lorraine, and Dawn Kopecki. "Moody's, S&P Employees Doubted Ratings." Bloomberg, October 22, 2008.
- Anderson, Jenny, and Landon Thomas Jr. "Article in World Business Section." The New York Times, August 22, 2008.
- Floyd Norris, "Moody's Official Concedes Failures in Some Ratings," New York Times, January 26, 2008.
- Wylde, K., "The Impact of the Economic Crisis on New York City Business," The New York Times, August 6, 2009.
- Bajaj, V. "Home Prices Seem Far From Bottom." The New York Times, October 15, 2008.

5: المواقع الإلكترونية:

- https://www.mercurynews.com.

- https://www.fitchratings.com.
- https://www.npr.org.
- https://www.independentarabia.com
- https://www.nytimes.com.
- https://www.aljazeera.net
- https://www.dw.com.
- http://www.nyc.gov.